

آليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية

Mechanisms enabling the Local Communities to achieve the local developmentعبد الباقي محمد¹ قراش نسرين² شربالي عمر³¹ جامعة الجلفةabdelbakki82@yahoo.fr² جامعة الجلفةNesrine.kerrache@univ-djelfa.dz³ جامعة الجلفةamar.cherbali@univ-djelfa.dz

آخر أجل للإرسال:	الإعلام بالقبول:	تاريخ الملتقى:
(2023/11/30)	(2023/12/07)	(2023/12/14)

الملخص:

تعتبر عصنة الجماعات المحلية رهانا فرض نفسه على الدولة، حيث تطلب ذلك مراجعة نمط عملها والبحث عن آليات جديدة تمكنها من تعزيز دورها في التنمية المحلية من خلال ممارسة مهامها وتوفير الموارد المالية الذاتية الكافية لتغطية احتياجاتها، وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي وتحقيق طموحاته في التقدم الاقتصادي، وتجسيدا لذلك تناولنا في الدراسة الدور الأساسي الذي تلعبه الجماعات المحلية كشريك للدولة وإبراز الآليات التي يمكن ان تكون فعالة لها في تحقيقها للتنمية المحلية الشاملة والتي تعتمد أساسا على المشاركة المجتمعية والشراكة بين القطاع العام والخاص، مع منح صلاحيات اكبر في تسيير شؤونها الاقتصادية وتفويض تسيير مرافقها العامة، والتركيز على التخطيط الاستراتيجي الإقليمي لإنجاح هذا التوجه.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، آليات التمكين.

¹. المؤلف المرسل: د. عبد الباقي محمد abdelbakki82@yahoo.fr

Abstract

The modernization of local communities is a bet that imposed itself on the state, as it required revising its mode of operation and searching for new mechanisms that enable it to enhance its role in local development by exercising its functions and providing sufficient self-financing resources to cover its needs, improve the living standard of the local community and achieve its ambitions in economic progress, and as an embodiment of this, we discussed in the study the primary role played by local groups as a partner of the state and highlighting mechanisms that can be effective for it in achieving comprehensive local development, which mainly depends on community participation and partnership between the public and private sector, with greater powers in conducting its economic affairs and delegating its public facilities, and focus on regional strategic planning to achieve the success of this trend.

Keywords: local communities, local development, empowerment mechanisms.

مقدمة

التنمية المحلية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات، تقوم على مبدأ اشراك الفواعل المحلية، حيث تلعب الجماعات المحلية والتي تتمثل في الولاية والبلدية دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف تحسين جودة الحياة في المناطق الصغيرة والمحليات.

تحقيق التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال ونظام حكم محلي راشد، فهو يعتبر تحديًا اقتصاديًا هامًا يتطلب فهمًا عميقًا للعوامل الاقتصادية المؤثرة، ولهذا فان نجاح مهمة الجماعات المحلية يتطلب ضمان استقرارها وابعادها عن الخلافات والازمات التي يمكن ان تكون سببا في تعطيل شؤون المواطنين ومن هذا المنظور رأت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعزيز دور هذه الأخيرة في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية، وتجسيد أكبر لمكانة الديموقراطية التشاركية.

لكن بالرغم من الدور القيادي الذي سلم للإدارة المحلية وتفاوت مواردها المالية يبقى الاشكال مطروحا :

فيم تتمثل آليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية الشاملة؟

للإجابة على هذا الاشكال قمنا بتقسيم موضوع المداخلة الى المحاور التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثالث: اليات تحقيق الجماعات المحلية للتنمية المحلية الشاملة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية دراستنا من أهمية الموضوع الذي نتناوله، فهو يبرز لنا الدور المهم الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية كما نسلط الضوء على اهم الاليات التي تمكنها من القيام بمهامها وتحقيق الأهداف المسطرة.

منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

يعرفها Reid Nelson. P على أنها " جماعة من الناس يعيشون في مجتمع محلي معين يتخذون قرارات تتعلق بالبدء في القيام بعمل اجتماعي (مثل التدخل المخطط) لتغيير ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تعديل أوضاعهم البيئية¹.

فالتنمية المحلية عبارة عن رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ضمن إقليم محدد، ومنطلق التنمية هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بمعنى ان يكون تنمية الإقليم المحلي هو القاعدة التي يكون على أساسها بناء المجتمع ككل، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المحلية:

عوامل التنمية المحلية مرتبطة ارتباطا وثيقا بعوامل البيئة والمجتمع ومدى تفاعلية هذه العوامل مع السلطة المركزية حيث تمثل الاستراتيجيات مجموعة الخطط والبرامج التنموية التي تنبني على إمكانيات كل مجتمع، وذلك حسب الجهود التنموية كالاتي:

- 1- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي: أي أن الحكومة المركزية هي من يضع الخطط والبرامج في شتى الأقاليم والمجتمعات، مع التزام الجهات المحلية بهذه الاستراتيجية، خاصة في حال شح الموارد سواء تكنولوجية أو بشرية أو مالية؛
- 2- المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية: ضرورة التنسيق والتوازن بين مستويات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة الدائمة وهذه الاستراتيجية من شأنها أن تحدث نشوء كفاءات بشرية ومصادر تمويل ووعي اجتماعي وسياسي ونمو اقتصادي ومعرفي على المستوى المحلي؛
- 3- لا مركزية التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية: هذه الاستراتيجية تنبع في حال وجود مستويات عالية ومتقدمة وشاملة للتنمية القومية والمحلية، ويرمي هذا

التوجه إلى حصر كل الجهود على المستوى المحلي، ويحدث ذلك إذا توافرت الإمكانيات اللازمة لإحداث طفرة تنموية؛

ومدى تفاعلية هذه الاستراتيجيات يهدف إلى تفاعل على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي تنعكس بالإيجاب على التنمية في البيئة المحلية².

وإن تغير المعطيات الدولية وما يحدث من تجاذبات دولية على غرار ما حدث من جائحة كورونا أو ما يحدث من نزاعات إقليمية أثر بشكل كبير جدا على الدول، وانعكس على التنمية المحلية وبات يؤرق الحكومات رغم الإمكانيات الضخمة لبض الاقتصادات العالمية، لذلك تلجأ بعض الدول إلى أخذ احتياطات كبيرة جدا من خلال وضع استراتيجيات للأزمات الكبرى وإدارتها بحكمة وتوازن، وتكييف قوانين الانفاق العام حسب الظروف وتبني الميزانيات الاجتماعية للطبقات الدنيا بغية الحفاظ على النسق الاجتماعي والاستقرار في النمو وتثبيت التنمية المحلية تحت أي ظرف سيطرأ.

المطلب الثالث: النظام البيئي للتنمية المحلية

يمثل النظام البيئي للتنمية المحلية عملية تشاركية لمجموعة من الفاعلين الأساسيين والذين هم:

1- أفراد / شركات المجتمع المدني: يعتبر محور العملية التنموية على المستوى المحلي من خلال المساهمة الفعالة للأفراد في خلق ديناميكية تنموية وتوفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع ومن خلال كذلك المساهمة الفعالة للشركات التجارية في توفير السلع والخدمات وتقديم عروض للتشغيل وتحريك التنمية الاقتصادية المحلية؛

2- مؤسسات المجتمع المدني / المنظمات المحلية غير الربحية: وتتمثل في تلك المؤسسات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية كالمدارس والجامعات والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، على اعتبارهم قوة فاعلة في المجتمع لها أثر على الوعي وفي توجيه المجتمع وتأطيره، وفي الوقت ذاته تقدم منظمات مجتمعية محلية خدماتية وغير ربحية

خدمات وبرامج مكملية لمؤسسات المجتمع المحلي مثل دور الشيخوخة والمراكز الصحية ووكالات العمل المجتمعي...؛

3- منظمات التنمية المجتمعية / المنظمات التنموية الهادفة للربح: يمكن تمييز نوعين من المنظمات

أ/ شركات التنمية المجتمعية: حيث تتعامل مع الأفراد والشركات وتعمل على بناء الشبكات وتنفيذ المشاريع على المستوى المحلي ويمكن أن تأخذ ثلاث أشكال:

-شركات التنمية المجتمعية: وهي تهتم بتنمية حي أو مجموعة أحياء سكانية أو مناطق ريفية وأحيانا تغطي عدة مقاطعات لنقص مستوى الخدمة فيها؛

-المؤسسات المالية للتنمية المجتمعية: تهتم بتزويد ذوي الدخل المنخفض بالخدمات والإعانات المالية اللازمة وتحسين وضعهم وهي صناديق القروض غير الربحية، والاتحادات الائتمانية، وصناديق رأس المال الاستثماري، مؤسسات إقراض المشاريع الصغيرة، والبنوك والشركات القابضة البنكية؛

-منظمات التنمية للإسكان الإقليمي: هي منظمات غير ربحية تهدف إلى تنمية وتوفير الإسكان بأسعار معقولة وتشغيل وإدارة المرافق المحلية والمحافظة عليها.

ب/ المنظمات التنموية الهادفة للربح: تمثل شركات التطوير العقاري الهادفة للربح والتي لا تستهدف في الغالب الأسر ذات الدخل الضعيف وإنما ذات الدخل الجيد

4- وسطاء التنمية المجتمعية/الجمعيات التجارية والخيرية: تهتم بتوفير موارد مالية وتقنية مهمة ولدعم فرص التعلم

5- القطاع العام والخاص: له بعد محلي على مستوى البلدية أو الدائرة أو الولاية، وله بعد وطني مثل الحكومة المركزية وذلك من خلال وضع الخطط والسياسات والبرامج التنموية كما يوفر الموارد المالية اللازمة الاستثمارية ويمنح بعض الإعفاءات والامتيازات الضريبية،

ويتمثل القطاع الخاص في الشركات وشركات التأمين والبنوك الخاصة التي تسهم بفعالية في التنمية المحلية.³

المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

إن الجزائر ومنذ عدة سنوات مضت، حاولت إرساء مبدأ اللامركزية، الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية -البلدية والولاية- عبر الإصلاحات المستمرة في كافة المجالات وغيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية المحلية.

المطلب الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية

1- تعريف الجماعات المحلية:

للجماعات المحلية تعاريف متعددة تشرح مفهومها حسب كل باحث والزاوية التي ينظر منها فقد عرفها "عبد الرزاق الشبخلي" في كتابه الإدارة المحلية أنها "المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"⁴

كما تعرف الإدارة المحلية أيضا بانها: أسلوب من أساليب الإدارة، يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية.⁵

2- هياكل وتنظيم الجماعات المحلية:

تتخذ الجزائر إجراءات تنظيمية معقدة لتنظيم الجماعات المحلية، وتختلف المسؤوليات والصلاحيات بين هذه الهياكل وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية. يتم انتخاب معظم أعضاء الجماعات المحلية بانتخابات مباشرة من قبل السكان المحليين.

تنص المادة 15 من دستور 1996⁶ على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية
كما تنص المادة 16 من دستور 1996 على أن: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية
ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"

تتمثل هذه الهياكل الإدارية على مستوى الحكومة المحلية في:

1. البلدية: هي وحدة إدارية مستقلة تتكون من إقليم جغرافي محدد يضم عددًا من السكان.
تدير البلديات شؤون الحكومة المحلية والخدمات العامة على المستوى المحلي، مثل البنية
التحتية المحلية والتخطيط الحضري والخدمات الاجتماعية والبيئية.
2. الدائرة: هي وحدة إدارية تجمع عددًا من البلديات والقرى والأماكن الأخرى. تعد الدوائر
وسيطًا بين البلديات والمستوى الولائي.
3. الولاية: هي وحدة إدارية تعد الأعلى على المستوى الإداري في الجزائر. تشمل ولاية مجموعة
من الدوائر وتكون مسؤولة عن تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات على المستوى الإقليمي.
4. المجلس الشعبي البلدي: يعد هذا المجلس هيئة تشريعية على مستوى البلدية ويضم
ممثلين من البلدية المختلفة. يقوم باتخاذ القرارات المحلية والتشريعات على المستوى البلدي.
5. المجلس الشعبي الدائري: هي هيئة تشريعية تعمل على مستوى الدائرة وتضم ممثلين من
الدوائر المختلفة.
6. المجلس الشعبي الولائي: هو هيئة تشريعية محلية، ويشكل جزءًا من الهياكل الإدارية
والتشريعية في الجزائر، وتمثل وحدة إدارية مستقلة في كل ولاية، وهو مسؤول عن تنسيق
السياسات المحلية والتخطيط الإقليمي.

المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

من الجانب الاقتصادي: إن تنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية يعتمد على الأوضاع
الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمجتمع، ولبناء اقتصاد محلي قوي فإن التجارب تبرهن على

أن كل مجتمع لأبد وأن يبذل جهدا تعاونيا مع الجماعات الإقليمية من أجل فهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص وتحديات المنطقة.⁷

ويبرز دور الجماعات المحلية من الجانب الاقتصادي في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية مثل دعم وترقية قطاع الفلاحة، تطوير المجال الصناعي وجلب الاستثمارات، دعم قطاع السياحة والتهيئة العمرانية

من الجانب الاجتماعي والثقافي: بما أن هذه الهيئات هي المعبرة عن آراء الناخبين على المستوى المحلي، فهي بذلك الأقرب لمعرفة حاجيات المواطنين ومشاكلهم، وبذلك تسعى جاهدة لتحسين ظروف حياة المواطن في اقليمها وتوفير حاجياته الاجتماعية مثل السكن، التعليم، النقل، الرعاية الصحية ومساعدة الفئات الخاصة (المعاقين والارامل...الخ)، تنشيط الحركة الثقافية من خلال الدعم المالي الذي توفره للجمعيات الثقافية والرياضية.

من الجانب البيئي: رافق التقدم التكنولوجي زيادة في حجم النشاط الصناعي، وللحفاظ على البيئة من مخاطر التلوث الناجم عن هذا النشاط قامت الجماعات المحلية بتنفيذ برامج لحمايتها وصيانة الموارد الطبيعية وحفظ حقوق الأجيال القادمة تتمثل فيما يلي:

- إقامة شبكات الرصد البيئي والزامية تقييم التأثير البيئي للمشروعات.
- التخلص من القمامة والنفايات بشكل صحيح دون أن يشكل تهديدا على الصحة العامة.

المبحث الثالث: آليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية

في الجزائر تعتبر الولاية والبلدية أساس التنمية المحلية، حيث أن نجاح أي عملية تنموية يتطلب تنظيما محكما للإدارة المحلية والتي أضحت عنصرا ضروريا للدولة المعاصرة فهي تقوم بمهام التخطيط، التوجيه والرقابة.

وتمكن الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة يتطلب مجموعة من الآليات والإجراءات، وهذه بعض الآليات التي يمكن استخدامها لدعم هذه العملية:

1. التفويض واللامركزية:

يقصد باللامركزية توزيع السلطة بين أجزاء الجهاز الإداري ومستوياته في الدولة، وذلك عن طريق السماح بتفويض السلطة إلى المستويات الإدارية الأدنى.⁸ الفكرة المهمة التي تدور حولها اللامركزية، هي نظام التفويض لتحقيق أكبر إنتاجية في العمل.⁹

فاللامركزية هي تفويض السلطة من قبل الإدارة المركزية إلى السلطات المحلية للقيام بمهام معينة موكلة إليها ومنحها صلاحيات قرار أوسع، بما في ذلك صلاحية تخصيص الموارد المالية والتنفيذ المحلي للبرامج والمشاريع، وهذا من أجل تقليل الأعباء عن السلطة المركزية وتحسين مستوى الخدمات، ولكن هذا لا يعني استقلاليتها القانونية عن السلطة المركزية.

2. تطوير البنية التحتية:

تطوير البنية التحتية لتحقيق التنمية المحلية يشمل عملية متعددة ومتعلقة بالتنمية والتنفيذ على المستويات المعيشية للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم¹⁰

- ✓ يؤدي تحسين البنية التحتية إلى تحسين الخدمات الأساسية مثل النقل والمياه والصرف الصحي والكهرباء، وبذلك تحسين جودة الحياة للسكان المحليين.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمنطقة وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.
- ✓ ويمكن أن يساعد تطوير البنية التحتية في تحسين الصحة والتعليم والبيئة والسلامة والأمن في المنطقة المحلية
- ✓ تحسين الحوكمة المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات
- ✓ تحسين الاستدامة البيئية والتكيف مع التغيرات المناخية.

3. المشاركة المجتمعية:

تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المحلي في صنع القرار وتحديد الأولويات التنموية هي إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية فقد عرف ناصر شيخ علي أن المشاركة هي "عملية تشمل جميع صور اشتراك أو مساهمات المواطنين في توجيه عمل الأجهزة الحكومية أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة"¹¹

فهي تعطي فرص لانخراط ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحياة العامة ومساهمته في تدابير الشأن المحلي عبر التشاور والمناقشات، المساواة في المعاملة من أجل صنع القرار وتنمية الثقافة المتبادلة.

ومن الأمور التي تسهم في تجسيد الديمقراطية التشاركية عن طريق:

- الوقوف على الاحتياجات والنقائص والمطالب؛
- تقييم الاقتراحات والأساليب الموجهة والمشاركة في التخطيط والبرامج؛
- متابعة تنفيذ البرامج ورقابتها؛
- الوقوف على مستويات التنفيذ للخطط والبرامج؛
- المشاركة في إدارة بعض المجالات لانشغال الدولة بمهام كبرى؛
- تحصين المجتمع وتقديم المساعدات بكل أنواعها خاصة في حال الاضطرابات الإقليمية أو الحروب؛
- تقريب وجهات النظر بين الحاكم والمحكوم؛

- تعتبر همزة وصل في تقديم أنواع المساعدات والإغاثة في حال التوترات الإقليمية الدولية خاصة مع الدول الشقيقة والصديقة.

4. تطوير القدرات:

يعتبر تطوير القدرات عاملا مهما لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم التدريب والتعليم لموظفي الحكومة المحلية وأعضاء المجالس المحلية لزيادة قدرتهم على التخطيط والتنفيذ أو من خلال برامج مثل برنامج "كابدال" الذي يهدف إلى دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، فهو أحد نماذج الشراكة الدولية في مجال التنمية المحلية، يجسد رؤية مشتركة للعلاقات الدولية بين كل وزارة داخلية والجماعات المحلية وتمهئة الإقليم الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، فهو يساهم في تحسين الخدمات الإدارية بالاستفادة من خبرة و مؤهلات علمية لقطاعات أخرى و تقنيات أعلى، يعتمد نجاحه بالجزائر أساسا على ترسخ الثقافة الديمقراطية في الدولة والمجتمع.¹²

5. التمويل المحلي:

يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير المصالح الإدارية، حيث توجد علاقة طردية بين التمويل المحلي والتنمية المحلية، فكلما توفرت الموارد المالية زادت معدلات التنمية المحلية، هذا ما يفرض توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية خاصة الذاتية منها لتحقيق التنمية المحلية.¹³

يتطلب تعزيز مصادر التمويل المحلي، مثل الضرائب المحلية والرسوم والاستثمارات المحلية، لتمويل المشاريع والبرامج المحلية، توسيع سلطات الوحدات المحلية ودعم اللامركزية المالية من خلال إعطاء صلاحيات لهذه الوحدات في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.

تتكون موارد الجماعات المحلية من صنفين من الموارد، موارد داخلية تتمثل في الموارد الجبائية (الضرائب والرسوم) وموارد غير جبائية (ايجار العقارات وحقوق الطريق)، أما

الصف الثاني فهو موارد خارجية تتمثل في اعانات الدولة، القروض، الهبات والموارد المقدمة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

6. شركات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية:

ينبغي على الدولة التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتوفير موارد إضافية وخبرات تقنية وتطوير ثقافة التعاون والعمل الجماعي من أجل تعظيم القيمة لأطراف الشراكة وللمستفيدين منها مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية على المستوى القومي.

إن أهداف وفوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستند على وجود تكامل في الأدوار بين الطرفين حيث أنه في ظل السوق المفتوح والاقتصاد الحر يضل دور الدولة هام في الاشراف ومراقبة الأداء للتأكد من جودة الخدمة المقدمة وحماية المنافسة والرقابة على الاحتكارات.

فالقوانين أسهمت في جعل المواطن على دراية من عروض الشغل الموجودة للخواص من خلال مكاتب ووكالات التشغيل التابعة للدولة، والتي تشترط بقوة القانون عرض عروض العمل بإقليم الولاية في مكاتب التشغيل والتي تشترط تشغيل مواطني الإقليم وفق الشروط المنصوص عليها في الإعلانات؛

كما أن وجود الشركات والقطاع الخاص في أي إقليم يمكنه من وضع إطار اتفاق وشراكة ضمن مضمون العقد قد يمكن الشباب من الحصول على فرص كبيرة للشغل على غرار المداخل التي تتعزز بها أرباح البلدية من خلال التعاقد مثل:

-تعاقد الدولة مع القطاع الخاص؛

-عقود الشراكة بين ممثل القطاع العمومي (البلدية أو الولاية) مع القطاع الخاص؛

-وعقود منح الامتياز لتسيير المرافق العمومية لمدة طويلة.¹⁴

7. التخطيط الاستراتيجي المحلي (الإقليمي):

تشير الدراسات إلى أن التخطيط الاستراتيجي المحلي يعتبر آلية مهمة للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية. فهو يساعد على تحديد مسار الإدارة المحلية ووضع الإطار العام لتصرفاتها عند مواجهة التغيرات البيئية، ويقلل من درجة عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بالمتغيرات الخارجة عن إرادة الإدارة المحلية. كما يساعد في التعرف على الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه الإدارة المحلية، وبالتالي يساهم في تحقيق التنمية المحلية الشاملة. ولتفعيل تخطيط الإدارة المحلية، هناك مجموعة من الحلول المقترحة مثل تطوير القدرات الفنية والإدارية للإداريين والمنتخبين، ومكافحة الفساد الإداري في تسيير الجماعات المحلية، وتفعيل التعاون بين البلديات ودعم دورها على المستوى الدولي، وإعادة النظر في ميكانيزمات التمويل المحلي، وتوفير مجتمع مدني فعال والاعتماد على المقاربة التشاركية.

وعليه فالتخطيط المحلي يتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض تنميتها بالاستغلال الأمثل لمواردها المحلية والاستفادة من مشاركة السكان المحليين. ومن أهم الاعتبارات الواجب اتخاذها بعين الحسبان بالنسبة للتخطيط المحلي هي مراعاته للاحتياجات المحلية والاعتماد في نفس الوقت قدر الإمكان على الموارد المتاحة محليا، وذلك في إطار الاتجاهات والأفكار العامة للخطة الوطنية التي تضعها الدولة.¹⁵

يتطلب التطبيق الفعال لأسلوب التخطيط الاستراتيجي توفر مجموعة من العناصر الأساسية وهي كالآتي :

1- أن تكون عمليات التخطيط الاستراتيجي بكافة أبعادها شمولية، أي أن تشمل كافة القطاعات من مجلس الإدارة والموظفين والأفراد العاملين المعنيين بنجاح المنظمة، وتتسم هذه الشمولية بما يلي:¹⁶

ح- أنها تساعد على بناء الحماس الداخلي والخارجي، والارتباط بالمنظمة واستراتيجيتها، ويكون الأفراد هم أنفسهم أصحاب الأهداف والمجهودات المبذولة لتحقيق أفضل النتائج .

ب- تؤكد الشمولية على أن قاعدة البيانات والمعلومات تعكس احتياجات الأفراد وتوقعاتهم داخل المنظمة وتطلعات الجهات الخارجية.

ت- تبني مستوى من الموضوعية لعملية التخطيط.

ث- توجد أساس لعلاقات العمل المستقبلية .

ج- تعمل على توحيد الهدف وسط كافة العناصر الأساسية المعنية .

ح- تؤسس قاعدة لتداول المعلومات بين العاملين والإدارة والعملاء والعناصر والفئات الأخرى بصورة دائمة ومستمرة

2- أن تكون الإستراتيجية محددة وواضحة: فالاستراتيجية غير الواضحة وغير المشروحة بمستوى كاف من الدقة لكل الجهات المشاركة في تنفيذها داخليا، لا يمكن أن تكون قابلة للاختيار أو المناقشة أو المنازعة، ويصبح حظها في الفشل كبير. فيجب ألا تبقى الإستراتيجية حبيسة فكر المسير مما يحول دون تحقيق الهدف.

3- ضرورة التنسيق وتوجيه مختلف الإدارات (العليا، الوسطى والسفلى) في اتجاه عام موحد لتحقيق نفس الهدف، ويتعزز ذلك بمشاركة مختلف الإدارات عند دراسة الأهداف وتحديد مؤشراتها وحصر الموارد وتوزيعها.¹⁷

الخاتمة:

إن التغييرات الجديدة في الدولة جعلت من الجماعات المحلية تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية، فقد أصبحت تمثل المحرك الأساسي لها من خلال التكفل بحاجيات المواطنين المحليين وتحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحتى تتمكن من تأدية دورها بكفاءة وفعالية يتطلب منها تركيز جهودها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، تتمثل أهم النتائج والتوصيات المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

❖ النتائج:

- سعي الدولة لإرساء اللامركزية والتي تتجلى في منح الجماعات المحلية كل الصلاحيات والوسائل للقيام بمهامها.
- النهوض بالتنمية المحلية لابد من المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية من أجل رفع وتحسين مستوى العيش.
- الشراكة بين القطاعين الخاص والعام تعتبر فرصة للاستفادة من خبرة القطاع الخاص وماي تميز به من حيث الكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- تحقيق التنمية المحلية يستدعي تنمية الموارد المحلية، تعزيز القطاع الاقتصادي المحلي وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يعبر التخطيط الاستراتيجي عن النظرة الشمولية للإقليم بما يمكن الجماعات المحلية من أخذ صورة حقيقية عن واقعها الحالي والمنظور من خلال عملية تحليل الظروف البيئية الداخلية والخارجية لها، وذلك من أجل وضع الإستراتيجية المناسبة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

❖ التوصيات:

- رصد وتقييم لأداء الجماعات المحلية وهذا يكون بإقامة نظام فعال لرصد وتقييم أداء الجماعات المحلية وتقييم نجاح التنمية المحلية.
- تحفيز الابتكار والابداع يمكن تشجيع الجماعات المحلية على تحفيز الابتكار والإبداع في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المحلية، سواء في مجال الخدمات أو التنمية الاقتصادية.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ضمان الشفافية في إدارة الموارد المحلية واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد.

قائمة الهوامش والمراجع

- ¹ : رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، ط1 الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص21.
- ² : أسماء عريبي، تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج - الجزائر، 2022، ص 22.
- ³ : أسماء عريبي، نفس المرجع السابق، ص 34-36.
- ⁴ : باديس بن حدة، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة الحديثة في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص 26.
- ⁵ : فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان، 2015، ص 69.
- ⁶ : دستور 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة 1996.
- ⁷ : د. خالد تلعيش، إشكالية تعميق الإصلاح المؤسسي وإعادة تأهيل الفواعل المحلية بالجزائر، بين تحديات الواقع وآفاق التمكين، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 734.
- ⁸ : محمد حمدان محمد أحمد، اللامركزية وتحقيق التمكين الإداري في الأجهزة الإدارية بالمحليات، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد 20، المجلد 01، ديسمبر 2022، ص 32.
- ⁹ : بعلي محمد الصغير، القانون الإداري، بدون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 57.
- ¹⁰ : الموقع الإلكتروني: الأمم المتحدة، الهدف 9 - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20276> ، تاريخ الاطلاع 27.11.2023.
- ¹¹ : ناصر شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 27.
- ¹² : حمر العين ربيع، عبد العالي عبد القادر، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 716.
- ¹³ : عبد القادر مير، الضرائب المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 141.
- ¹⁴ : قرينات إسماعيل، آليات تفعيل الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، جامعة البويرة - مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية - الجزائر، المجلد 70، العدد 100، ص 416-419.

- 15 : محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات والية قسنطينة"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص 111.
- 16 : طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص.127.
- 17 : ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص20.